

## الشرق أكاديمية

### برنامج الدبلوم التنفيذي

#### مقدمة في السياسات العامة

الطالب: أك محمد نذير المبين ف حاج عبد الرحمن

**AK MD NAZIRUL MUBIN PG HJ ABD RAHMAN**

في الرابط التالي تقرير صادر عن مركز كارنيجي بخصوص المشكلات الأساسية في العالم العربي واقتراحات أساسية للتعامل معها .

التكليف: لخص التقرير واعررض المشكلات الرئيسية التي قدمها واقتراحاته لحلها في حدود 1000 كلمة، ومن ثمّ بين رأيك بالتقرير في تعليق نقدي إن كنت موافق أو غير موافق على اختيار المشاكل واقتراحات الحل التي عرضها التقرير، مع بيان الأسباب التي دفعتك لتبني هذا الرأي -لا يقل التعليق عن 500 كلمة-.

ملاحظة:

- نوع الخط: Simplified Arabic
- المسافة: 1.5
- الموعد النهائي للتسليم الاثنين 23/05 - الساعة 11:59

لطالما اقتصررت علاقة الشعوب العربية وحكوماتها على أدوار محدودة تتضمن توفير الخدمات؛ الوظائف مثلا لتحصل الحكومات بذلك على القبول الشعبي. ومن الجدير بالذكر، أن علاقة الشعوب وحكوماتها تتضمن أيضا الحريات المدنية والتي تعتبر محدودة في المنطقة العربية. هذا الأمر جلي في الاضطرابات خلال وبعد ثورات عام 2011 وطريقة تعامل الحكومات مع محاولة الشعوب لزيادة الاندماج السياسي باستخدامهم لأساليب غير تقليدية للتشارك مع الحكومة. لكن، يعزى سبب لجوء الشعوب للأساليب غير التقليدية إلى أن "الأساليب التقليدية" كالاقتراع والترشح للمناصب تفتقد المصادقية بالنسبة للمواطنين. ليس ذلك فقط، بالإضافة إلى ذلك يبدو الآن واضحا للعيان كيف تنقلص الحريات المدنية في المنطقة العربية - وهي حريات التعبير، والتجمع، والتنظيم والصحافة وأحد الأدلة على ذلك، البيانات الصادرة عن منظمة فريدم هاوس لعام 2017 التي تشير بالمجمل إلى أن جميع البلدان العربية ليست حرة باستثناء خمسة منها في تصنيفات حرية الصحافة والانترنت. استكمالا لما سبق، كان العنوان الثاني الفرعي للمقال هو "حريات منقوصة" وفي هذا العنوان اشارة لحرية التجمع والاعتصام التي يتم قمعها في المنطقة العربية مثال مصر وما حدث سواء في عهد حسني مبارك أو ما يحدث في عهد السيسي. بالإضافة الى ذلك، تطرق الكاتب الى حرية الصحافة والقيود التي يتعرض لها الصحفي سواء في الصحافة الورقية أو التعبير الكترونيا حتى طال القمع الصحفيين في المنفى وذكر الكاتب هنا مقتل جمال خاشقجي. في الوقت ذاته، استطاع المواطنون البحث وإيجاد بدائل للتعويض عما قيدته الحكومات وبرغم كل القيود نجحت بعض الحملات التي أطلقها النشطاء بالمساهمة بإحداث بعض التغييرات الايجابية على أرض الواقع مثال على ذلك حملة "طلعت ريحتكم!" في لبنان. وفي الحديث عن النشاط السياسي والمشاركة السياسية يرى الكاتب ان "احتقار المواطنين للسياسيين والأحزاب السياسية وانعدام الثقة بالحكومات

قد أدى إلى انخفاض نسبة المقترعين" ليساهم ذلك، بلجوء المواطنين لأساليب أخرى غير تقليدية للتعبير عن مطالبهم بشكل محدد من خلال طرق كالاحتجاج والمقاطعة .

من ناحية أخرى، هناك بالطبع محاولات متواصلة للحكومات في المنطقة العربية لتطوير القطاع العام التي قد نجح بعضها مثل الانجازات المهمة في مجالي الصحة والتعليم ولم ينجح بعضها بالقدر المتوقع مثل إخفاق السعودية والكويت في تطوير القطاع العام مقارنة بدول عربية ذات موارد محدودة مثل الأردن وتونس؛ ما زال المواطنون لا يشعرون فقط بخيبة الأمل إزاء ما يلمسونه من انعدام التقدم بل أيضا يُطرح تحدي آخر وهو عمل بعض الحكومات كما في مصر ولبنان على خفض توقعات المواطنين بالتدريج من ناحية تزويد الخدمات فلم يعد المواطن يتوقع الخدمات الأساسية بذريعة وجود تحديات أكبر كالأمن والاستقرار. لكن، يوضح الكاتب أن استمرار تزايد الفجوة بين ما تعد به الحكومات وما تقدمه سيزيد من إحباط المواطنين ويدفعهم الى التطرف والاحتجاج. واستجابة للتحديات المستمرة، بدأت العديد من الحكومات العربية باللجوء إلى تطبيق اللامركزية أو الحكومة الالكترونية. لكن، يحيط بكلا الحلين العديد من التحديات التي تحول دون نجاحهما بشكل حقيقي وباعتبارهما أيضا حلين مؤقتين في ظل غياب المساءلة فمثلا قامت دول الخليج العربي بإنفاق الكثير من الأموال لتجنب المساءلة عن طريق تطوير القطاع الحكومي إلا أنه لا يوجد نتائج ملموسة لذلك بعد. يأخذنا بعدها الكاتب خاصة بعد المثال المطروح مسبقا لقضية هامة في المنطقة العربية وهي الفساد والذي يعد من أحد أهم القضايا التي تواجه البلدان العربية، حيث تتراوح مستويات الفساد فيها بين الفساد الصغير، الفساد المتوسط، والفساد الأكبر. كما يُجمع الأغلبية من المواطنين على أهمية مكافحة الفساد بيد أن محاولات القيام بذلك بالغالب باءت بالفشل حيث يرى أحد الأكاديميين المصريين كما جاء بالنص أن الفساد قد أصبح من "الخصائص الأصلية" لأنظمة الحكم في المنطقة ويكمل أن مواجهة الفساد لا تكون من خلال إجراءات سطحية

مثل إقرار قوانين متصلة بحرية المعلومات أو حلول تكنولوجية مثل الحكومة الإلكترونية بل تستلزم تغييرا جوهريا في الثقافة السياسية التي يترعرع فيها الفساد. هنا، تكمن أهمية مكافحة الفساد لما له من تداعيات تضر بالنمو الاقتصادي في الدولة أو في الصناعة مثال أن يعيق الفساد الاستثمار وخلق الوظائف، والناحية الأمنية مثل تراخي الرقابة على الحدود ما يفسح المجال لتهرب الممنوعات والسلاح، وجودة المؤسسات الحكومية مثل اعتياد البيروقراطيين على الفساد فيصبح من الصعب تطبيق السياسات العامة التي تعمل لصالح الوطن والمواطن .

فيما يلي الحلول التي يطرحها الكاتب للمشكلات المذكورة مسبقا:

- التغيير على المستوى المحلي سواء من خلال السلطة التي يتمتع بها المسؤولين المحليين خصوصا في الدول التي تطبق مبدأ اللامركزية أو الدور الذي يمكن أن يقوم به اللاعبين السياسيين بأن يرتقوا بأدائهم على المستوى المحلي.
- التعاون بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني كمحرك للتغيير على المستوى المحلي.
- فتح قنوات الحوار والتشاور بين الحكومة والمواطنين.
- دور المجتمع الدولي في مكافحة مستويات القمع ودعمه لحصول وسائل الإعلام على المعلومات، وحرية الصحافة.
- اللامركزية بشرط ان توفر الموارد والصلاحيات وبناء القدرات للمجالس المحلية لينعكس ذلك على تحسن عملية التنمية المحلية ومعالجة المشكلات في المجتمعات المحلية.

- التركيز على الحوكمة في الجهات الإدارية على المستوى المحلي والتركيز على قضايا معينة في عملها مما سيرتقي بفعالية الحكومة ويزيد الثقة بالمسؤولين المنتخبين.
- مكافأة الدولة للأداء الجيد لتشجيع القوى العاملة العامة وتعطي المواطنين إحساسا باستجابة الحكومة.
- تحويل المنظمات غير الحكومية الممولة دوليا مساعداتها عبر القنوات المحلية للتغلب على عجز البيروقراطيات الإدارية الوطنية وضمان السيطرة على اتخاذ القرارات المحلية.
- أن تكون مكافحة الفساد تحت إطار قانوني محكم، يتضمن تشريعات وهيئات قضائية وتخصصية قادرة على التعامل محاكمة الجرائم المرتبطة بالفساد.
- إيجاد هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، ممولة من الحكومة وتقوم بمهامها بشكل مستقل.
- عمليات الحكومة الإلكترونية وإجراءاتها، فإجراء المعاملات بشكل الكتروني قد يقلل فرص ممارسة الرشوة والمحسوبية.
- دور المجتمع المدني واللاعبين الدوليين بممارسة الضغط على القادة العرب للتخلص من الفساد خلال النشر إعلاميا ودبلوماسيا لحالات الفساد لكون أنظمة الحكم تهتم عادتاً بصورتها أمام المجتمع الدولي.

في النهاية، يعيد الكاتب التأكيد مرة أخرى باعتبار عام 2011 كفاصل أخذت من خلاله العلاقات بين القادة والمواطنين بالتغير. إلا أنه، وبعد ثمان سنوات -بالنسبة لعام كتابة هذا المقال- يقول الكاتب أن الشعوب ما زالت تشعر بالخيبة والغضب بسبب وجود حكومات يرونها غير فعالة، وفاسدة، ولا تخضع للمساءلة. ويكمل أن الشعوب للتعامل مع ذلك بدأت بالبحث عن طرق جديدة لإعادة تشكيل العلاقة مع الدولة. في الوقت نفسه، الدول أيضا تحاول أن تتكيف مع الأوضاع من خلال إما وعود بالإصلاح أو استخدام القوة. ويؤكد الكاتب من

جديد على ضرورة العمل الجاد للتصدي للتحديات في الدول العربية وأن الطريق لتحسين العلاقة بين الدولة والشعب يكمن في معالجة ثلاث قضايا هامة وهي "النفوذ إلى مراكز اتخاذ القرار، والتزويد الفعال للخدمات، ومكافحة الفساد" بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني والدولي للمساهمة في حل المشكلات.